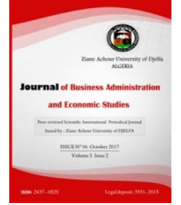




مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أستاذ محاضر ب-، مخبر بحث الطرق
الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة
الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية
المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر)

مواعة النظام المالي لأهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية Aligning the financial system for environmental and social sustainability goals

محمد عادل قصري*، M.kesri@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2019/12/17

تاريخ القبول: 2019/10/22

تاريخ الإرسال: 2019/08/22

الكلمات المفتاحية

ملخص

النظام المالي المستدام؛
التنمية المستدامة؛
الأهداف البيئية
والاجتماعية؛
برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تهدف الدراسة إلى تبيان كيفية تغيير وتعبئة النظام المالي لينماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولقد تم الإعتماد على مناهج العمل الواردة في التقارير الدولية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمل لجنة التحقيق في هذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى أن المواعة مع الأهداف البيئية والاجتماعية للنظام المالي المستدام تعتمد على تعبئة التمويل المستدام، ورسم السياسات الداعمة لهذا الغرض.

تصنيف JEL: G0 ؛ Q1 ؛ Q56

Abstract

The study aims to show how to change and mobilize the financial system in line with the goals of sustainable development, The methods of work contained in the international reports of UNEP and the work of the Commission of Inquiry have been adopted for this purpose, The study found that alignment with the environmental and social objectives of a sustainable financial system depends on the mobilization of sustainable financing and the formulation of supportive policies for this purpose.

Keywords

Sustainable
Financial
System;
Sustainable
Development;
Environmental
and Social
Objectives;
United Nations
Environment
Program.

JEL Classification Codes : G0 ؛ Q1 ؛ Q56

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: M.kesri@univ-djelfa.dz

I. مقدمة:

بالرغم من التطورات الكبيرة والمعاصرة للنظم المالية التي تعمل على دعم أولويات النمو والتنمية، إلا أننا شهدنا في عام 2008 أسوأ أزمة مالية عالمية منذ عقود، بانهيار الأسواق في بعض البلدان المتقدمة وما تبعها من إمتداد للأثر إلى أسواق دول أخرى متقدمة ونامية على حد سواء، لذلك نما الإعتراف بضرورة دعم واستقرار النظام المالي بالإستدامة وفق طريقة تمكن من الإنتقال إلى إقتصاد أخضر منخفض الكربون، وهو ما يتحقق بإعادة تنظيم النظام مع أهداف التنمية المستدامة.

ولقد زاد الاعتراف العالمي بمواجهة أزمات إقتصادية، بيئية واجتماعية متنامية، مما أدى إلى وضع سياق جديد وحاسم وفق جدول الأعمال لسنة 2015، إنطلاقاً من إتفاق الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية، وصولاً إلى تحديد أهداف الأمم المتحدة الجديدة للتنمية المستدامة لسنة 2030، إضافة إلى إجتماع متمر الأطراف Cop21 و22 في إطار إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تدمج الجوانب الإقتصادية والبيئية في القطاع المالي إستجابة للأزمات ذات الصلة، وكل هذا وفق برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الذي يعمل على الربط بين الإلتزامات البيئية المتنامية، الإحتياجات التمويلية للإقتصاد الكليعامة والأخضر خاصة إضافة إلى جدول أعمال تنمية الأسواق المالية.

إشكالية الدراسة

إن مواعمة النظام المالي من أجل الإستدامة تتطلب ضرورة معالجة الإحتياجات من قبل صانعي السياسات والجهات الرقابية المالية، وصياغة أنظمة مالية قوية ومستدامة لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين، فلقد إنتقلت مفاهيم الثروة الطبيعية والإقتصاد الأخضر الدائري من الهامش لتصبح جوهر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية للشركات والأمم، لذا وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أولوية تصميم النظام المالي المستدام لغرض المواعمة بين الإعتبارات البيئية والإجتماعية في التنمية، وعليه تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي:

كيف يمكن تعبئة النظام المالي وإصلاحه لدعم أهداف التنمية المستدامة البيئية والإجتماعية؟

فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح إعتدنا الفرضية التالية:

- يعتمد النظام المالي المستدام على تطوير السياسات التي تربط التمويل باحتياجات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الإجراءات والمبادرات الدولية لدمج وتحويل النظام المالي لخدمة إحتياجات التنمية المستدامة البيئية والإجتماعية بشكل أفضل، من خلال إختيار مصادر وأدوات التمويل ذات التأثير الحاسم على هيكل واستقرار النظام المالي، إضافة إلى معرفة أهم المخاطر التي تهدده، وكذا أهمية الأخذ بأهداف التنمية المستدامة في الإعتبار عند تمويل الإستثمارات.

منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المراد بلوغها ووضع إجابة تحليلية وواقعية عن تساؤل الدراسة، إعتدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز الواقع العام لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وسبل تغيير النظام المالي نحو تنظيم هيكلي ومستدام يجمع بين الأهداف البيئية والإجتماعية، وقد حددت أطر الدراسة المنهجية من خلال إعتداد التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بشكل كبير.

خطة الدراسة

إرتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتعرض أول محور إلى دعائم تغيير النظام المالي لتحقيق الاستدامة، لننتقل إلى فهم ووضع مناهج العمل لأهداف الإستدامة في المحور الثاني، بينما يعالج آخر محور تسخير النظام المالي لمواجهة التحديات البيئية.

II. الدراسات السابقة

تتمثل غالبية الدراسات السابقة للموضوع في أهم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وهي:

1. دراسة **Myriam Vander Stichele** بعنوان: **تعبئة القطاع المالي من أجل مستقبل مستدام لسنة 2015**، وهدفت الدراسة إلى توضيح دور لجنة التحقيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق استدامة النظام المالي، وتوصلت الدراسة إلى دور التمويل المستدام في تحقيق الأهداف المستدامة لأجندة 2030؛
2. دراسة **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** بعنوان: **النظام المالي الذي نحتاجه لسنة 2015**، وهدفت الدراسة إلى بيان أثر المستوى الدولي والوطني في رسم خطة الاستدامة المالية، وتوصلت الدراسة إلى دور الوعي بالمخاطر البيئية والإجتماعية في تحفيز ممارسات الاستدامة في النظام المالي؛
3. دراسة **برنامج الأمم المتحدة للبيئة** بعنوان: **صنع المناهج: تعبئة النظام المالي مع التنمية المستدامة لسنة 2018**، وهدفت الدراسة إلى توضيح طريقة منهجية لدمج الجوانب البيئية والاستدامة في هيكل النظام المالي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية دمج الاعتبارات البيئية في السياسات التنظيمية والمالية للنظام المالي؛

ونسعى من خلال دراستنا إلى الربط بين عمل لجنة التحقيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال تعبئة التمويل المستدام، وأهمية المشاركة في تحديد السياسات الكفيلة بادراج الأهداف البيئية والإجتماعية في النظام المالي المستدام.

III. الإطار النظري

1. دعائم تغيير النظام المالي لتحقيق الاستدامة:

منذ أن أصبح القطاع المالي صناعة عالمية، أطلقت العديد من المبادرات الرامية على إدخال الاستدامة في التمويل على نحو فعال وتم الترويج لها على المستوى الدولي من خلال الحاجة إلى تغيير النظام المالي، بما يتماشى مع الأولويات البيئية والإجتماعية التي تفرض ضرورة الأخذ بأهداف الاستدامة.

أ. السياسة العالمية للاستدامة والتمويل:

ارتبطت الاستدامة في المجال السياسي العالمي في كثير من الأحيان بالاقتصاديات النامية، الحد من الفقر والتحديات البيئية والتي غالباً ما تتم معالجتها في وقت واحد، ولقد تطور مجال السياسة المالية بشكل منفصل عن سياسات الاستدامة الاجتماعية والبيئية، على الرغم من زيادة الوعي بالمساءلة الاجتماعية الشركات خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008¹، حيث ركزت الإصلاحات المالية المتفق عليها عالمياً على تحقيق الاستقرار المالي، وتجاهل المساهمة المالية التي يجب أن تقدمها لجدول أعمال السياسة العالمية للاستدامة.

تم تقديم مفهوم التنمية المستدامة ضمن جدول الأعمال السياسي من قبل لجنة برونديتلاند في سنة 1987، وفي سنة 1992 أسفرت قمة الأرض في ريو عن "جدول أعمال القرن 21" كمخطط لسياسات مستدامة اجتماعياً وبيئياً، والتي كان سيتم تمويلها من بين أمور أخرى بجذب القطاع الخاص للإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنذ سنة 2000 كان تمويل

الجوانب الاجتماعية للتنمية محور تركيز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (2000-2015) نظراً لإفتقار الأهداف الإنمائية للألفية لمؤتمرات للأمم المتحدة إلى الالتزامات المالية في تمويل مؤتمرات التنمية².

بداية من سنة تم استبدال الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة) المتفق عليها في سبتمبر 2015³، حيث يجب أن تتفد البلدان المتقدمة والنامية الأهداف بما يتطلب استثمارات تقدر بمبلغ يتراوح بين 5 و7 تريليون دولار أمريكي في السنة، وتحسين تنظيم وتنفيذ الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، كما تضمن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بتمويل التنمية في جويلية 2015 إلزاماً بمتابعة سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تسهم في الاستقرار العالمي⁴، النمو المنصف والتنمية المستدامة، مع تعزيز أنظمتنا المالية ومؤسساتنا الاقتصادية، ومع ذلك كان الامتناع عن الدعوة لإصلاحات محددة في النظام المالي من أجل تمويل أو موازنة أهداف التنمية المستدامة.

وفي ديسمبر 2015 ضمن اجتماع COP21 (مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC))، أقر أعضاء الأمم المتحدة اتفاقاً لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتكيف مع تغير المناخ، والذي يحتاج إلى تمويل سنوي بمليارات الدولارات، ووفقاً لحسابات مختلفة يخضع "التمويل المناخي" من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تحويلات التمويل إلى الطاقة المتجددة، وكذلك تمويل احتياجات جميع أبعاد التنمية المستدامة، إلى المناقشات في العديد من المجالات بين جميع الدول الاعضاء بما في ذلك في مجموعة العشرين⁵.

فيما يتعلق بالتمويل المستدام، قامت الأمم المتحدة بعدة مبادرات طوعية وغير ملزمة لتشجيع الاستثمارات والتمويلات التي على الأقل لا تلحق أي أضرار بيئية واجتماعية، بدأت بمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ سنة 1992، والذي كان بمثابة منصة للشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والقطاع المالي الخاص، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين لتعزيز النقاش وفهم أفضل للموضوع وطرح حلول مختلفة، فيما يتعلق بالترابط بين الجوانب البيئية، الاجتماعية والأداء المالي، ليتم إطلاق "الميثاق العالمي للأمم المتحدة" في سنة 2000 كمبادرة عالمية طوعية لمسؤولية الشركات في إحترام جوانب الإدارة البيئية والاجتماعية من جانب جميع الشركات، بما في ذلك المالية منها، ومنذ سنة 2006 شجعت مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول على دمج الجوانب البيئية والاجتماعية من قبل المستثمرين في المؤسسات⁶، ليعتبر مستوى الالتزام اختلافاً كبيراً بين المبادرتين والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01): مقارنة الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار التوجيهي والطوعي

ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار (2006)	الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2000)
1 القيام بدمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار؛	حول حقوق الإنسان: 1. يجب على الشركات دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً ؛ 2. التأكد من عدم انتهاك الشركات لحقوق الإنسان.
2 دمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية في السياسات والممارسات المتعلقة بالملكية؛	في إطار التفعيل: 3. يجب أن تتمسك الشركات بحرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية ؛ 4. القضاء على جميع أشكال العمل القسري
3 الكشف عن قضايا القضايا الاقتصادية والاجتماعية من قبل الكيانات التي يستثمر فيها؛	
4 قبول وتنفيذ المبادئ في صناعة الاستثمار؛	

<p>5 تعزيز الفعالية في تنفيذ المبادئ؛ 6 الإبلاغ عن الأنشطة وحجم التقدم المحرز نحو تنفيذ المبادئ.</p>	<p>والإجباري؛ 5. السعي بجد من أجل الإلغاء الفعال لعمل الأطفال؛ 6. القضاء على التمييز فيما يتعلق بالعمل.</p>
	<p>على البيئة: 7. يجب أن تدعم الشركات النهج التحوطي للتحديات البيئية؛ 8. القيام بمبادرات لتعزيز قدر أكبر من المسؤولية البيئية؛ 9. تشجيع تطوير ونشر التقنيات الصديقة للبيئة.</p>
	<p>في مكافحة الفساد: 10. يجب أن تعمل الشركات على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

Myriam Vander Stichelem, Mobilising the financial sector for a sustainable future, Mapping existing approaches to promote social and environmental sustainability goals in the financial sector, 2015, p9, disponible à: <https://www.somo.nl/wp-content/uploads/2015/11/Mobilising-the-financial-sector-for-a-sustainable-future-4.pdf>, 05/01/2019.

إن تحليل أداء الميثاق العالمي الطوعي للأمم المتحدة يكشف بشكل واضح وعلمي عن كيفية يتم التنفيذ الجزئي والذي لا يكاد يذكر للسياسة الضرورية وبالتالي فهي غير كافية لدمج الإعتبارات الإجتماعية خاصة، والأسوأ من ذلك كما يقول بعض العلماء أنها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تسبب في أن إستحواذها على الاهتمامات الصناعية. وفيما يتعلق بتمويل قطاعات معينة، فقد تم دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في أدوات التمويل أو الاستثمار الخاصة بها، فعلى سبيل المثال للقطاع الزراعي، قام البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد) في سنة 2010 بإطلاق مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول (PRAI)⁷، ليتم تطبيقها على الاستثمارات العامة، الخاصة، الأجنبية والمحلية بما في ذلك شركات الأسهم الخاصة والمؤسسات المالية وصناديق الثروة السيادية، وفي سنة 2011 كشف عدد من صناديق الاستثمار المرتبطة والتابعة للأمم المتحدة عن مبادئ الاستثمار المسؤول في الأراضي الزراعية التي تم دمجها في سنة 2014 باسم "مبادئ الأراضي الزراعية"⁸، كما شجعت منظمة الأغذية والزراعة اعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية في سنة 2012 بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفي سنة 2014 اعتمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية (PRIAIFS).

في أبريل 2015 طلب وزراء مالية مجموعة العشرين من مجلس الاستقرار المالي النظر في الآثار والمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي من تغير المناخ⁹، وما إذا كانت المعلومات في الأسواق المالية حول تأثير تغير المناخ كافية لفهم المخاطر على المدى الطويل في القطاع المالي، ولقد قام مجلس الاستقرار المالي بوضع فريق عمل تطوعي للكشف عن المعلومات، وبما يقود إلى الشفافية والفعالية التي تمكن الصناعة المالية من تقييم المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية أو الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

يجب الإشارة إلى أن الاتفاقات والمبادرات المالية الدولية المذكورة أعلاه المتعلقة بالاستدامة والتمويل ملزمة قانونياً، وبشكل عام بالنسبة للقطاع المالي لا توجد معاهدة دولية حالية لجعل أي اتفاق يخص الواجبات المالية ملزماً دولياً، باستثناء الالتزامات الملزمة قانونياً لتحرير وحماية القطاعات الفرعية المالية في معاهدات التجارة والاستثمار، وللتوضيح فالمعايير المالية الدولية مثل تلك التي وافقت عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين، أصبحت ملزمة فقط من خلال التشريعات الوطنية والأوروبية، بينما تواجه المبادرات الطوعية غير الملزمة قانونياً العديد من تحديات التنفيذ وغالباً ما يتم تقييم تأثيرها على أنه ضئيل وبطيء، لذلك لا توجد معلومات كافية ومتاحة لتحليل وتقييم تنفيذ المبادرات المذكورة أعلاه، كما أن الحاجة تبقى ملحة لدعم نظام القيادة وفق الحاجيات البيئية والاجتماعية الملحة للتغيير.

ب. الحاجة إلى تغيير النظام:

يتطلب تمويل أهداف التنمية المستدامة واتفاقيات باريس بشأن المناخ استثمارات تصل إلى تريليونات من الدولارات سنوياً خلال العقد القادم وما بعده، ولقد أصبح من المقبول الآن على نطاق واسع أن أغلبية التمويل اللازم يجب تعبئته من مصادر خاصة، بالنظر إلى ندرة التمويل العام وإمكانية تمويل بعض المنافع العامة بشكل مريح، إلا أن توفير رأس المال الخاص غير كاف بالطرق التي تتماشى مع هذه الأهداف والالتزامات، فهناك الكثير مما يمكن وما يزال يجري القيام به لتحفيز التمويل الخاص، ومن الجدير بالملاحظة تعدد آليات التمويل المبتكرة التي تستخدم بفعالية وبطرق متنوعة إلى جانب التمويل العام لتعويض المخاطر بشكل مختلف، ودعم وتحفيز الإقراض الخاص والاستثمار والتأمين، فعلى الصعيد الدولي تستخدم مؤسسات تمويل التنمية مصادر أخرى لتمويل التعاون الإنمائي لميزانياتها بشكل متزايد لزيادة رأس المال الخاص¹⁰، إلى جانب التدابير الرامية إلى الحد من الاستثمارات عن طريق تشجيع التطورات السياسية والمؤسسية الواسعة النطاق.

إن الابتكارات المالية موضوع الكثير من البحوث والممارسات المتنامية، ومع ذلك فإن التوسع السريع في التمويل المختلط مقيد، كما أن حجم التمويل العام الذي يمكن إعادة توجيهه إلى الأغراض البيئية مثلاً محدود هو الآخر، لذلك فالإصلاحات في الاقتصاد الحقيقي تكمل آليات التمويل، حيث أن السياسات، الأسواق، التطورات التكنولوجية، الأسعار والمخاطر والحوادث النسبية للتمويل المتوافق مع الاستدامة في تغير دائم، على الرغم من أن بعض هذه التغييرات واضحة، مثل انخفاض تكلفة أنظمة الطاقة النظيفة، إلا أن حجم إعادة توزيع رأس المال الخاص لا يزال غير كافٍ على الإطلاق¹¹.

يقود ما سبق إلى حتمية إجراء تغييرات في كيفية عمل النظام المالي العالمي نفسه لتوفير التمويل اللازم للانتقال إلى التنمية المستدامة، إذ يمكن أن تكمل هذه التغييرات في كثير من الحالات المناهج الأخرى للحصول على التمويل اللازم للإستدامة فقد تثبت أنها بدائل فعالة، بدلاً من التركيز على الممارسات المثالية في الأسواق، والتي توجد أمثلة كثيرة عليها، فإذا افترضنا وجود اختلالات في البنية الأساسية للنظام المالي، يمكن التركيز على إختيار "قواعد اللعبة" التي تحكم الأسواق المالية وأسواق رأس المال، وبالتالي أدوار البنوك المركزية والهيئات المالية والوسطاء في بورصات الأوراق المالية وما شابه ذلك.

بعد الغرض الأساسي من النظام المالي هو ضمان أن يتدفق التمويل لدعم الاحتياجات طويلة الأجل، حسب ما تعرفه مجموعة العشرين في بيان مهمتها على أنه "تمو متوازن ومستدام"، أو ما يمكن تسميته "تنمية مستدامة" شاملة إضافة إلى أنها منخفضة الكربون ومقاومة للتغير للمناخ، وتوجد أدلة كثيرة على أن النظام المالي لا يتماشى مع هذا

الغرض، حيث أن إخفاق السياسات والأسواق دلالة تخص الآثار المساوية على حياة الناس من الأزمة المالية في سنة 2008¹².

وبالمثل، لم يتم عمل الكثير للتخفيف من التركيز المتزايد على العائدات قصيرة الأجل على حساب خلق القيمة على المدى الطويل، ناهيك عن تهميش الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة التي تصبح مادية فقط على المدى الطويل، لا سيما المناخ وعدم المساواة، وهناك دليل واضح على استمرار ارتفاع تكلفة معاملات الأسواق المالية على الرغم من النمو الهائل في حجم واستخدام تكنولوجيات توفير التكاليف، كما أشارت الأبحاث الحديثة إلى أن الحجم المتزايد للأسواق المالية بالنسبة إلى الاقتصادات المضيفة لها يمكن أن يحد من النمو الاقتصادي.

تتمثل المهمة الأساسية للنظام المالي في فعالية تحقيق الوساطة بين مالكي ومستخدمي رأس المال، فبرغم الوفورات العالمية الكبيرة للعوائد، إلا أنه لا تزال هناك فجوة هائلة في التمويل، وسدها أو تعبئتها سيعزز العائدات إلى رأس المال، وعليه يجب معالجة ما هو مطلوب لتشكيل نظام مالي مناسب للقرن الحادي والعشرين.

ت. أسباب التدخل في النظام المالي لتحقيق التنمية المستدامة:

تبين القوانين التقليدية أنه إذا كانت المشكلة تتعلق بآثار خارجية حقيقية للاقتصاد، مثل الضرر البيئي فإن الحل الأول هو التدخل في الاقتصاد الحقيقي، حيث توفر قوانين البناء الفعالة والحوافز للطاقة المتجددة على سبيل المثال، إشارات مهمة للنظام المالي، فلا شك أن تسعير الآثار السلبية لانبعاثات غازات الدفيئة في الأسواق بالنسبة للمنتجات والخدمات هو مفتاح معالجة تغير المناخ¹³.

وبالمثل هناك أسباب مشروعة لتوفير الدعم الفعلي لرأس المال الخاص، بحيث يوفر التمويل للاستثمارات التي تقدم السلع العامة التي لا يُطلب من مالكي رأس المال الخاص دفعها، ومن الأمثلة على ذلك تقديم الطاقة المتجددة إلى المقدمة في إطار إنتاج الطاقة، حيث يتم تأمين العائدات المحسنة لرأس المال الخاص من خلال الإعانات العامة المباشرة، أو من خلال فرض رسوم إضافية على أسعار المستهلك للكهرباء، وفي كثير من الحالات تمثل هذه المسألة تصحيحاً لفشل السياسة، فعلى سبيل المثال يدعو صندوق النقد الدولي إلى وضع حد لدعم إعانات الطاقة من الوقود الأحفوري الذي يقدر بنحو 5.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً، أو حوالي 6.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي¹⁴، ويقول صندوق النقد الدولي إن مثل هذه الإعانات تتألف من إخفاقات في السياسات والأسواق على حد سواء أي إخفاقات في السياسات تشمل الإعانات المباشرة المباشرة للوقود الأحفوري، وإخفاقات السوق بما في ذلك التكاليف الاجتماعية الخارجية للتأثيرات الصحية السلبية لإنتاج الطاقة الكثيفة الكربون.

ولقد تم تأسيس لجنة تحقيق من قبل الأمم المتحدة بهدف أن يستكمل هذان المساران بمسار ثالث - يعالج فشل السياسة والسوق داخل النظام المالي نفسه، وأبرز العمل المبدئي في الممارسة العملية أن مثل هذه التدخلات كانت مبررة بالرجوع إلى أربعة ظروف محددة¹⁵:

- تسعير الآثار الخارجية، فقد يكون هناك ما يبرر اتخاذ إجراء عندما تتجاهل الأسواق المالية بشكل منهجي تأثير متابعة العائدات المالية على العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية، وبالتالي تكون طرفاً في إحداث آثار سلبية غير مباشرة على الأطراف الثالثة أو المجتمع بشكل عام؛
- تشجيع الابتكار، فقد يكون هناك ما يبرر العمل لتحفيز "الأسواق المفقودة" مما يولد نتائج غير مباشرة، على سبيل المثال من خلال معايير مشتركة تعمل على تحسين السيولة في المناطق غير معروفة بعوائدها المالية؛
- ضمان الاستقرار المالي، فقد يكون هناك ما يبرر العمل عندما يتأثر استقرار أجزاء من النظام المالي بالآثار البيئية، أو بالسياسات والاستجابات التكنولوجية والاجتماعية المرتبطة بها؛

- ضمان تماسك السياسة، فقد يكون هناك ما يبرر اتخاذ إجراء لضمان توافق القواعد التي تحكم النظام المالي مع السياسات الحكومية الأوسع (على سبيل المثال: موازنة متطلبات رأس المال للبنوك وشركات التأمين مع العوامل البيئية والاجتماعية).

هذه الأسباب الأربعة تكمن في الحلول السياسية الرئيسية الأولى من نوعها لتعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة، فالثلاثة الأولى منها على وجه الخصوص تركز على ضمان معالجة الأسواق بفعالية لتسعير المخاطر والابتكار والاستقرار المالي، ودور صانعي السياسة المالية والمنظمين بشكل مركزي وكذلك دور واضعي المعايير، ومن هذا المنظور لا تحتاج أسباب التدخل إلى أي مصلحة مباشرة أو سياسة أو مبدأ في دفع عجلة الاقتصاد الأخضر الشامل.

يتعلق السبب الرابع بالاتساق في السياسات وضمان استقلالية السلطات المالية عن المصالح السياسية القصيرة الأجل التي يمكن أن تلحق الضرر بالنظام المالي، وبالتالي على الآفاق الاقتصادية والأداء، فالاتساق التنظيمي مع أهداف السياسة على المدى الطويل أمر مهم، حيث كان تحوط بنك إنجلترا لتأثير تغير المناخ على قطاع التأمين استجابة مباشرة لقانون تغير المناخ في المملكة المتحدة.

تهدف هذه الأسباب الأربعة مجتمعةً إلى تحسين عمل النظام المالي، وجعل تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ أرخص وأسرع وأكثر أماناً. ومع ذلك هناك أوقات يمكن فيها تقديم تبرير ثاني أفضل، ففي بعض البلدان ولا سيما النامية منها، كان تطبيق اللوائح البيئية ضعيفاً منذ وقت طويل، مما أدى إلى تلوث وتدهور بيئي أوسع، لذلك قد يكون تحسين تطبيق القوانين البيئية هو الحل الأول الأفضل من الناحية النظرية، ولكنه قد لا يكون متاحاً من الناحية العملية على المدى القصير إلى المتوسط لأسباب الاقتصاد السياسي، وفي مثل هذه الظروف قد يساعد ثاني أفضل الحلول التي يتم تنفيذها من خلال تدخلات النظام المالي في السيطرة على الأضرار البيئية، ومن الأمثلة على ذلك تعزيز مسؤولية الإقراض البيئي، مما يضع البنوك تحت التهديد باتخاذ إجراءات قانونية فيما يتعلق بعواقب قروضها، وبالتالي يحفز الإشراف البيئي¹⁶.

2. فهم ووضع مناهج العمل لأهداف الإستدامة:

يعتمد بناء المنهج الشامل والعالمي للنظام المالي المستدام، على مساهمة مختلف الأطراف الفاعلة لمواءمة السياسات مع الأهداف البيئية والاجتماعية، سواء على المستوى الدولي من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة البيئي أو على المستوى المحلي في إطار السياسات الوطنية ودور منظمات المجتمع المدني.

أ- النهج الشامل والعالمي لدمج الاستدامة في التمويل:

خلال الفترة 2014-2015 قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء لجنة تحقيق فيما يتعلق بتصميم نظام مالي مستدام (UNEP Inquiry) (مشروع مستقل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، من خلال خيارات السياسة العامة للتأكد من أن القطاع المالي يدعم التنمية المستدامة والانتقال إلى نظام شامل، وبالأخص الاقتصاد الأخضر منخفض الكربون¹⁷، وقامت اللجنة في القطاعات الرئيسية للنظام المالي، مثل البنوك وأسواق السندات والأسهم والاستثمار المؤسساتي والتأمين والسياسة النقدية، حيث ركزت على البعد البيئي للتنمية المستدامة وبفرضية عملية مفادها أنه إذا استمر تطور القطاع المالي وفق السيناريو المعتاد، فإن النتائج البيئية السلبية ستزداد بسرعة وقد تؤدي هذه العوامل الخارجية إلى خفض مستويات التنمية وطنياً وعلى الصعيد العالمي.

عمل مشروع لجنة التحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البنوك المركزية، وزارات البيئة، المؤسسات المالية الدولية، البنوك الكبرى، البورصات، صناديق التقاعد وشركات التأمين¹⁸، وخلال سنتي 2014 و 2015، تم إصدار

العديد من تقارير اللجنة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث قام بالتفصيل في الممارسة العملية لأكثر من 15 دولة، وركزت بعض هذه التقارير على بلدان معينة، بما في ذلك الصين وإندونيسيا والبرازيل وبنغلاديش¹⁹، ولقد تم تطويرها مع الجهات المالية وتضمنت توصيات محددة لسياسات تجعل القطاع المالي أكثر مواءمة للاقتصاد الأخضر، كما هو الحال بالنسبة للبنوك، طبيعة القروض، الأسواق المالية، بورصات الأوراق المالية، التصنيفات وتجارة الكربون (يتم إدراج العديد منها في إطار المبادرات المختلفة في هذا التقرير).

تم إصدار التقرير العالمي الرئيسي للجنة التحقيق الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في 8 أكتوبر 2015 مع أكثر من 50 ورقة عمل، 23 منها تبحث في مختلف القطاعات والبلدان والمناهج²⁰، وهي تمثل الأساس لنشر المعلومات والمقترحات على المستوى الوطني، من خلال الاجتماعات على المستوى القطري، وتعزيز التعاون الدولي من جانب السلطات المالية في مجموعة العشرين.

يقدم تحقيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستقصائي تقريراً عن ثورة هادئة (quiet revolution) وممارسة ناشئة في دمج التنمية المستدامة في النظام المالي وفقاً لخمس جوانب مختلفة من القطاع المالي الذي يقيمه تحقيق اللجنة ليكون له آثار مختلفة على النحو التالي²¹:

- تحسينات من قبل القطاع المالي: يتم اعتمادها على نطاق واسع في التدابير والممارسات الطوعية ولها آثار قليلة وغير واسعة؛
 - رفع مستوى حوكمة القطاع المالي من خلال التنظيم المالي والبنوك المركزية: الذي يعتبر الأقل ممارسة ولكنه ضروري لدعم جميع ممارسات الاستدامة؛
 - استخدام السياسة لتوجيه التمويل: حيث يبدأ صانعو السياسات في تبني الاستدامة في سياساتهم المالية، والتي يمكن أن تكون ناجحة؛
 - تسخير الميزانية العمومية للتأثير على التدفقات المالية: حيث يتم اعتمادها على نطاق واسع ولكن له تأثير محدود بسبب تكاليفه؛
 - تحويل السلوك والثقافة في القطاع المالي: حيث لا يمارس على نطاق واسع ولكن فعاليته كبيرة.
- يوضح مشروع لجنة التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمصارف المركزية في البلدان النامية والناشئة اقتصادياً هم الأكثر تقدماً في اتخاذ تدابير لدمج الاستدامة في التمويل من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة، فالمبادرات والممارسات الوطنية والدولية هي في معظمها تدابير طوعية من جانب قطاعات مختلفة في الصناعة المالية، وعلى مستوى هيئات وضع المعايير الدولية يعتبر طلب مجموعة العشرين من مجلس الاستقرار المالي، معالجة كيفية الأخذ في الاعتبار القضايا المتعلقة بالمناخ للقطاع المالي، بداية لمزيد من التعاون الدولي لدمج الاستدامة في الإصلاحات المالية.

ويعترف المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن ابتكارات المرحلة المبكرة التي تقدم التمويل المستدام، لا يمكن أن تصبح ممارسة شائعة في الوقت الحالي، فلا يزال التمويل للاقتصاد مستمراً ومنفصلاً عن التنمية المستدامة لثلاثة أسباب أساسية²²:

- لا يتم احتساب التكاليف البيئية والاجتماعية بالكامل في الاقتصاد الحقيقي؛
- الموارد المالية قليل جداً؛
- قواعد النظام المالي لا تضمن اتخاذ القرارات المالية التي تأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية.

ب- النهج الشامل لتطوير سياسة وطنية لتغطية القطاع المالي:

تُبدل العديد من المحاولات في عدد قليل من البلدان لوضع خطة وطنية شاملة بتدابير تنطبق على جميع أوجه القطاع المالي المختلفة، ومن أمثلتها: إندونيسيا (خارطة الطريق للتمويل المستدام)، الصين (لجنة المالية الخضراء)، فرنسا (الورقة البيضاء حول تمويل الانتقال البيئي)، سويسرا (المبادرة السويسرية للتمويل المستدام)²³.
ففي إندونيسيا طور 32 منظم للخدمات المالية خارطة طريق لمدة 10 سنوات للتمويل المستدام في سنة 2014 لتوضيح التدابير المختلفة التي من شأنها زيادته، وذلك في إطار حوار مع الصناعة المالية وتم إنشاء فريق عمل متعدد لأصحاب المصلحة، لتتطبق خارطة الطريق على قطاعات الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال والخدمات المالية غير المصرفية²⁴.

وتشمل خارطة الطريق تدابير من أهمها:

- الدعم التنظيمي، الحوافز، القروض المستهدفة، خطط الضمان، نماذج الإقراض الأخضر والسندات والمؤشرات الخضراء؛

- زيادة وعي الجهات الفاعلة في السوق بالمخاطر البيئية، وإدارة المخاطر وممارسات التخفيف منها، إضافة إلى تثقيف المشرفين والممارسين؛

- دعم متطلبات اعتماد سياسات إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية والإفصاح العام المرتبط بها.

كما اجتمع البنك المركزي الصيني - بنك الشعب الصيني - في سنة 2014 بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتحقق، وهي فرقة العمل المعنية بالتمويل الأخضر التي شارك فيها العديد من المسؤولين والجهات الفاعلة في السوق، وتهدف المبادرة إلى وضع مقترحات لنظام مالي صديق للبيئة، ولقد أسفرت عن 14 توصية في مختلف هياكل القطاع المالي، من البنوك إلى الأدوات الاستثمارية، وفقاً لأربعة موضوعات أساسية: تدفقات المعلومات، الأطر القانونية، الحوافز المالية والتصميم المؤسسي، وتتولى لجنة التمويل الأخضر المنشأة حديثاً متابعة المقترحات لجعل الكشف البيئي إلزامياً بموجب قانون الأوراق المالية الصيني، ووضع إرشادات للسندات الخضراء التي ترعاها الحكومات عند صياغة الخطة الخماسية الثالثة عشرة لإصلاح وتطوير القطاع المالي في الصين، حيث سيكون التمويل الأخضر عنصراً أساسياً²⁵.

وفي نوفمبر 2013 أطلقت فرنسا الكتاب الأبيض حول تمويل التحول الإيكولوجي²⁶، وهي مبادرة مشتركة بين وزارة البيئة والخزينة لمتابعة الكتاب الأبيض، وبتنسيق فرنسا تم استضافة مؤتمر تغيير المناخ في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في نهاية سنة 2015 في باريس، والذي نتج عنه قانون انتقال الطاقة الفرنسي في مايو 2015، لجعل الإبلاغ إلزامياً للمستثمرين حول كيفية إدارة تغيير المناخ وعوامل الاستدامة الأخرى، بما في ذلك كيفية إسهامهم في الحد من تغيير المناخ.

وفي سويسرا أطلق المكتب الفيدرالي للبيئة المبادرة السويسرية للتمويل المستدام²⁷، للتشاور حول المنظور السويسري بشأن الاستدامة في التمويل، واستكشافها كميزة تنافسية بعد التغييرات الهائلة في النظام التنظيمي السويسري والأسواق المالية بعد الأزمة المالية²⁸.

ت. الدعوة لتعبئة القطاع المالي كاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني:

على الرغم من أن عديد المواطنين اضطروا لتحمل وطأة الأزمة المالية والممارسات الفاضحة للقطاع المالي، مقارنة بمجالات أخرى مثل القضايا البيئية، إلا أن منظمات المجتمع المدني والمواطنين لا يشاركون في التأثير على القطاع المالي والسياسات أو اللوائح المالية، لذلك يجب على الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني أن تدعو إلى اتخاذ

تدابير طوعية والمزيد من الشفافية للقطاع المالي نفسه، ولقد شجع عدد قليل الحكومات والسلطات المالية فرض لوائح وتدابير إلزامية على مختلف هياكل القطاع المالي، حيث تهدف حملاتهم إلى وضع القضايا على جدول الأعمال السياسي من خلال التعريف بالنتائج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتطورات القطاع المالي والتأثير على الرأي العام وإثارة النقاشات السياسية.

عملت هيئة الاستقرار المالي على المستوى الدولي (FSB) ومقرها الولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، على الضغط من أجل وضع معايير أكثر صرامة للقطاع المالي إما بتطويرها أو تنسيقها من قبل مجلس الاستقرار المالي²⁹، لضمان سماع أصوات البلدان النامية والمجتمع المدني جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ووقع مجلس الاستقرار المالي في جوان 2015 على خطاب إلى مجموعة العشرين يعلق بشكل حاسم على الوضع الحالي للإصلاحات المالية، بما في ذلك فشلها في تضمين معايير الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية.

تقوم منظمة FinanceWatch وهي منظمة غير حكومية مقرها بروكسل ولها أعضاء من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بتقييم النظام المالي ووضع إستراتيجية لتكون مصدراً بديلاً للمعلومات لواضعي السياسات أثناء عملية صنع القرار في العديد من لوائح القطاع المالي على جدول أعمال المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومجلس وزراء مالية الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بتطوير وتشجيع النقاش للضغط من أجل تنظيم ملزم، وتبحث في الكيفية التي ينبغي أن تكون بها لوائح القطاع المالي في خدمة المصلحة العامة، مع وضع الاعتبار لتطوير "لوحة معلومات" حول التمويل الذي يضع المصالح العامة والمجتمعية في أولوياتها، من خلال التغيير المالية، ولقد حاولت FinanceWatch الوصول إلى المواطنين لدعم الدعوة إلى تنظيم أكثر صرامة مع شعار تغيير القواعد المالية في العالم (دعنا نغير القواعد) لأن اللوائح المالية حسب الخبراء لسنة 2011 للاتحاد الأوروبي تتجاهل جوانب الاستدامة³⁰.

وعلى المستوى الوطني كمثل يوجد لدى FairFin حملة إبداعية في بلجيكا لتحدي الافتقار إلى أصوات الديمقراطية والمجتمع المدني في العملية التنظيمية للقطاع المالي، وفي المملكة المتحدة تعترم شبكة تحويل التمويل في المملكة المتحدة غير الرسمية تغيير النظام المالي إلى نظام يخدم المجتمع والبيئة والاقتصاد الأوسع، وفي ماي 2013، نشر بعض أعضاء الشبكة ميثاقاً لنظام مالي جديد، تدعمه 40 منظمة في جميع أنحاء العالم، للتأثير على انتخابات المملكة المتحدة لسنة 2015، وتحدد الشبكة خمس أولويات للتغيير، وهي التنوع والشفافية والمسؤولية والاستدامة والديمقراطية³¹.

قامت مؤسسة الاقتصاد الجديد بإنشاء مؤشر مرونة النظام المالي، والذي يحدد سبعة عوامل رئيسية يمكن قياسها ويجب معالجتها لتجنب حدوث أزمة أخرى في القطاع المالي: التنوع، الترابط، حجم النظام المالي، تكوين الأصول، تكوين المسؤولية، التعقيد والشفافية، والرافعة المالية، ويستخدم المؤشر لمقارنة مرونة القطاعات المالية في مختلف البلدان، إنكما أن الضغط الذي تمارسه الصناعة المالية يتمتع بموارد جيدة وقوية، وقد ثبت أنه من الصعب على المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية التي تنتقد أو تعلق أو تقترح بدائل للمقترحات التنظيمية، أن ترفع صوتها وتسمع موقفها أو تؤخذ بعين الاعتبار في عملية صنع القرارات التنظيمية المالية، كما كشفت بعض منظمات المجتمع المدني مثل مرصد الشركات الأوروبية (CEO) وشبكات منظمات المجتمع المدني مثل Alter-EU عن ممارسات الضغط في القطاع المالي، والتي تؤثر على واضعي السياسات والمنظمين في الاتحاد الأوروبي لاتخاذ قرارات تضر بالمصلحة العامة وتعارض الاستدامة الاجتماعية والبيئية من خلال السياسات والقوانين والمعايير، كما أن هيمنة جماعات الضغط على القطاع المالي قد أدت إلى عدم سماع معظم المشرعين والمشرفين في الاتحاد الأوروبي، لفهم الدعوة إلى دمج الاستدامة الاجتماعية والبيئية في تشريعات وسياسات الاتحاد الأوروبي³².

بعد ما سبق ذكره من مناهج يمكن القول أن الأساس هو تعبئة وتسخير النظام المالي لخدمة أهداف التنمية من منطلق التمويل إلى سياسات التنظيم.

3. تسخير النظام المالي لمواجهة التحديات البيئية:

ترتبط اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وبيئتنا ارتباطاً وثيقاً، حيث تؤثر التحديات في مجال واحد على باقي المجالات، وتعرض التحديات البيئية الهائلة حياة الناس وسبل عيشهم للخطر بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن الحلول تتداخل أيضاً مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولم يكن دعم الاستجابات المتكاملة لأصعب المشكلات أكبر من أي وقت مضى، فلقد سلط الإجماع الدولي على أهداف التنمية المستدامة وخطة سنة 2030 الضوء حول ضرورة العمل على مواجهة التحديات الرئيسية في عصرنا، وإيجاد طرق مستدامة تدعم الحلول الطويلة الأجل لهذه التحديات.

يجب الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للنظام المالي لتحقيق الانتقال إلى التنمية المستدامة، ففي الوقت الذي لاتزال فيه آثار الأزمة المالية لسنة 2008 تطارد الاقتصاد العالمي، ظهر اعتراف غير مسبوق بالحاجة إلى تشكيل نظام مالي أكثر استقراراً وأكثر ارتباطاً بالاقتصاد الحقيقي، ووضع جيل جديد من الابتكار في السياسات يهدف إلى ضمان تلبية النظام المالي لاحتياجات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة بيئياً، حيث تخلق هذه الابتكارات في السياسات واللوائح المالية والنقدية إلى جانب معايير السوق الأوسع نطاقاً، رابطاً بين القواعد التي تحكم النظام المالي والتنمية المستدامة، ويعتبر إنشاء لجنة التحقيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تصميم نظام مالي مستدام كما سبق الإشارة إليه، الأساس لاستكشاف هذه الصلة وصياغة خيارات لمواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة.

أ. تمويل التنمية المستدامة:

يتطلب تمويل التنمية المستدامة إعادة توجيه تدفقات رأس المال نحو الأولويات الحرجة والابتعاد عن الأصول التي تستنزف رأس المال الطبيعي، وشهدت العقود الأخيرة تقدماً في دمج عوامل الاستدامة في صنع القرارات المالية إلى جانب التحولات في نشر رأس المال، نحو كالتكلفة النظيفة على سبيل المثال، لكن التدهور البيئي مستمر وينخفض رأس المال الطبيعي في 116 من أصل 140 دولة، وبالمعدلات الحالية من المتوقع أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى تآكل الثروة الطبيعية العالمية بما يزيد عن 10% بحلول سنة 2030، مما يتسبب في أضرار بشرية كبيرة وتهديد نماذج التنمية والحق أضرار لا رجعة فيها، وفي بعض الحالات التآكل الحيوي لأنظمة دعم الحياة³³.

أكد الإجماع الدولي لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 على ضرورة إيجاد مسارات تدعم الحلول الطويلة الأجل لهذه التحديات، فهناك حاجة إلى استثمارات تقدر بما يتراوح بين 5 و7 تريليون دولار أمريكي سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البنية التحتية والطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي والزراعة.

وتواجه البلدان النامية فجوة استثمار سنوية تبلغ 2.5 تريليون دولار أمريكي، بينما في الاتجاهات الحالية للاقتصادات الكبرى مواجهة سيسجل عجز في الاستثمار طويل الأجل قدره 10 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020، وبالمثل هناك حاجة إلى تقليص بعض الاستثمارات، فعلى سبيل المثال يقدر تطوير الطاقة الملوثة بشكل كبير وتوليد الطاقة بنحو 6 تريليونات دولار أمريكي بحلول سنة 2030، بينما سيتم إصلاح تسعير الموارد للرد على إعانات الطاقة السنوية بما قيمته 5.3 تريليون دولار والتي حدها صندوق النقد الدولي.

وعليه فالتمويل العام حاسم لسد فجوة التمويل، لكن التقديرات تشير إلى أن هذه المساهمة ستكون محدودة، بينما يحتاج التمويل إلى رأس المال الخاص على نطاق واسع، حيث تدبير البنوك وحدها الأصول المالية بحوالي 140 تريليون

دولار أمريكي، والمستثمرين من المؤسسات ولا سيما صناديق المعاشات التقاعدية أكثر من 100 تريليون دولار أمريكي، وأسواق رأس المال بما في ذلك السندات والأسهم تتجاوز 100 و73 تريليون دولار أمريكي على التوالي³⁴.

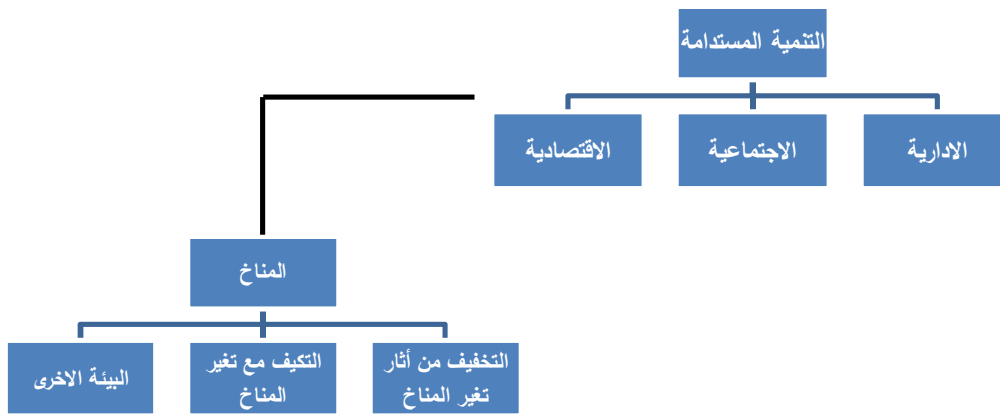
يحتاج النظام المالي إلى التطور حتى يلعب دوره في تمويل التنمية المستدامة، حيث يفتقر مليارات الأشخاص وملايين الشركات الصغيرة إلى الخدمات المالية، وبالرغم من أن الإصلاحات في أعقاب الأزمة المالية قد أدت إلى تحسين الاستقرار المالي، لكنها تظل عملاً غير مكتمل ويبقى المدى القصير والرافعة المالية المفرطة محركين مهمين لعدم الاستقرار والأسباب وراء تهميش المخاطر ذات الصلة بالاستدامة على المدى الطويل في اتخاذ القرارات المالية، كما أن تكرار سياسة النظم المالية الأكثر تطوراً اليوم ليس هو الحل، ففي الواقع يمكن للنظم المالية ذات الحجم الزائد والمعقدة التأثير سلباً على النمو الاقتصادي والمساواة في الدخل.

وسوف تتأثر النتائج البيئية والاجتماعية بتطور النظام المالي، فباعتقاد النهج التخطيطي لصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، هناك فرضية عملية تتمثل في أن سيناريو العمل المعتاد سيؤدي إلى زيادة سريعة في النتائج البيئية السلبية مع تطور النظم المالية، وقد تخفض هذه العوامل الخارجية عند مستويات أعلى من التنمية بالنسبة لاقتصادياتها المحلية، ولكنها تستمر في الارتفاع على مستوى العالم مع زيادة تدويل النظم المالية من حيث تمويلها وبصمتها.

ويعتمد تطوير نظام مالي مستدام على تزايد قيمة رأس المال الملتزم بممارسات مالية أكثر مسؤولية في جميع أنحاء العالم، كما تظهر الاستجابات السياسية والتنظيمية للأزمة إرادة وقدرة المؤسسات الحاكمة على التصرف بطرق غير تقليدية، بسرعة، وعلى نطاق واسع وبطريقة منسقة عندما تواجه تحديات جديّة ومنهجية، والتأثير المتزايد للاقتصاديات الناشئة في الشؤون المالية الدولية يضع الصلة بين تطوير السوق المالية وأولويات التنمية الوطنية بشكل أكثر مركزية في مناقشة السياسات، ويمثل تعطيل التكنولوجيا في النظام المالي تحدياً للممارسات القائمة في جميع أنحاء العالم من الوسطاء الماليين، مما يفتح سبلاً جديدة للإدماج والاتصال، وأخيراً فإن التحول في الوعي العام والسياسي بالتنمية المستدامة يضع القضايا البيئية والاجتماعية بشكل متزايد في صميم عملية وضع السياسات الاقتصادية³⁵.

ويمكن اختصار سمات وعناصر التمويل المستدام من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01): التمويل المستدام



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, Global Sustainable Development,p3 ,disponible à: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>, 28/01/2019.

ب. الثورة الهادئة لتغيير النظام المالي:

تبين النتيجة الأساسية للجنة تحقيق برنامج الامم المتحدة للبيئة أن هناك "ثورة هادئة" تسعى إلى دمج التنمية المستدامة في النظام المالي.

وأكد التحقيق على أن أكثر من 100 مثال لتدابير السياسة العامة في 40 دولة تستهدف كل من مجموعة الأصول الرئيسية والجهات الفاعلة، وكذلك الإدارة الأساسية للنظام المالي³⁶، وتقود الاقتصادات النامية والناشئة هذه الثورة، مدفوعة بالتركيز على التحول الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والأولويات البيئية المحلية، أما في العالم المتقدم فالدافع الأكبر هي مخاوف كفاءة واستقرار السوق، واستجابة للمخاطر العالمية مثل تغير المناخ، وعليه فقد نما التعاون الدولي بسرعة مما حفز التعلم والمناهج المشتركة.

ويقود الثورة الهادئة أولئك الذين يحكمون النظام المالي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في السوق حيث يجري تطوير تدابير مبتكرة من قبل البنوك المركزية والهيئات المالية والجهات التي تضع المعايير بما في ذلك وكالات التصنيف الائتماني والبورصات، وتختلف التدابير المتخذة على نطاق واسع:

- على الصعيد الوطني، في جنوب إفريقيا تم الانتقال من دمج التنمية المستدامة إلى متطلبات الإدراج، وإلى اللوائح المصرفية البرازيلية التي تحكم المخاطر البيئية، وإعادة تمويل البنك المركزي البنغلاديشي لدعم الاستثمار الأخضر، وقيادة الصين في النهوض بالمبادئ التوجيهية للاتمان الأخضر، واستعراض بنك إنجلترا الحذر لمخاطر المناخ.

- على المستوى الدولي، بدأ من الائتلافات القائمة على المبادئ، مثل الشبكة المصرفية المستدامة للمبادرة التنظيمية ومبادلة البورصة المستدامة، إلى التصنيفات الائتمانية السيادية التي تراعي حساسية خدمات ستاندر أند بورز، ونظر مجلس الاستقرار المالي في دور البنوك المركزية في معالجة المخاطر ذات الصلة. دمج التنمية المستدامة في تطور النظم المالية يوفر فوائد محتملة قصيرة وطويلة الأجل، في المدى القصير إلى المتوسط³⁷:

- لدى الدول النامية الفرصة لزيادة الوصول للنظام المالي المستدام، والحد من التلوث البيئي مع التحسينات المرتبطة به في الصحة العامة، وتحسين التدفقات المالية إلى الطاقة النظيفة وغيرها من مصادر التنمية الاقتصادية الأخرى.

- تتاح للبلدان المتقدمة فرصاً لتحسين النزاهة في السوق، ومواءمة القطاع المالي بشكل أوثق مع الاقتصاد الحقيقي، وتعزيز المرونة المالية والنقدية، ومعالجة أهداف السياسة مثل تمويل انتقال الطاقة.

ويبقى على المحك مدى القدرة على تشكيل نظام مالي مناسب للقرن الحادي والعشرين، لأن الفرصة طويلة الأجل لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء هي تطوير أنظمة مالية فعالة، تكون أكثر فعالية في تلبية احتياجات الاقتصادات والمجتمعات الشاملة للجميع والمستدامة، ومن غير المرجح أن تحمي التدابير التي حددها التحقيق والتي تتخذ واحدة تلو الأخرى المجتمع من نقاط الضعف الأخرى في النظام المالي التي تتيح التسعير الخاطئ وعدم الاستقرار، ومع ذلك فإن الآثار التراكمية لهذه التدابير يمكن أن تكون أكثر من مجموع أجزائها، إذا تم تنفيذها بالإستخدام الطموح والمشاركة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحولات أوسع على مستوى النظام، وبما يضمن نجاح مختلف اصلاحاته وتحقيق المزج بين وضعية البنوك داخل النظام والاستثمارات لمواءمة الأهداف البيئية والاجتماعية للإستدامة.

IV. الخلاصة:

يعتبر خلق لجنة التحقيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2014، نقلة نوعية وانطلاقة فعلية لآلية تحقيق النظام المالي المستدام على المستوى الدولي، ومع ظهور وبروز أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 وفق أجندتها الخاصة، زادت الحاجة إلى ضرورة إيجاد الآليات الكفيلة بتسريع عملية الانتقال والتحول نحو الإقتصاد الاخضر من جهة، وسبل دعمه ضمن السياسة العامة ومن أهمها ما يتعلق بالنظام المالي، ولقد تبين من خلال دراستنا وبناء على تقارير لجنة التحقيق الخاصة، ضرورة البحث عن مصادر التمويل وبصفة أدق تعبئة التمويل المستدام لغرض مواعنة النظام المالي بالأهداف الإجتماعية والبيئية، وخاصة بالإعتماد على رأس المال الخاص لهذا الغرض ومحاولة وضعه في إطاره الصحيح عند الإستثمار في الإقتصاد الحقيقي، إضافة إلى مزجه بالتمويل العام، ويبين ما تقدم صحة الفرضية العامة للدراسة.

ومن خلال تحديد مبادرات الاستدامة في التمويل وفقاً لاستراتيجياتها أو مناهجها، إضافة إلى دور الإصلاحات المتعلقة بالسياسات التنظيمية للنظام المالي المستدام يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- خلق التفكير في تغيير النظام المالي بما يتماشى وأهداف الإستدامة مفهوم الثورة الهادئة، نظراً لعوامل الضغط البيئي ذات التأثير الإقتصادي على النظم المالية وآثارها الإجتماعية؛
 - تعد الأدوات التنظيمية الملزمة وخيارات السياسة أقل استخداماً من مختلف المبادرات الطوعية أو التي تحركها الصناعة لمحاولة تغيير النظام المالي؛
 - يعتبر التنظيم الملزم على عكس الالتزامات الطوعية وسيلة أكثر فاعلية للتغيير الجوهري في الصناعة المالية؛
 - يشير التقرير التحقيق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى إتباع منهج الاستدامة على نحو متزايد من قبل البلدان النامية والاقتصادات الناشئة بينما تتخلف البلدان المتقدمة في هذا الإطار رغم امكانية الابتكار الكبيرة لسياسات الدمج؛
 - أولت مندييات متعددة الأطراف ذات أهمية حاسمة للتنظيم المالي خاصة مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي العالمي، الاهتمام لتأثير تغيير المناخ على قطاع الإستثمار، وظهرت العديد من مبادرات الأمم المتحدة أو غيرها من المبادرات العالمية الطوعية حول مختلف جوانب الخدمات المصرفية والإستثمارية الإجتماعية والبيئية.
- وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- التنسيق بين السياسات الدولية والوطنية عند الأخذ بالإعتبارات البيئية وبما يتماشى والأهداف الإنمائية المستدامة؛
 - دمج احتياجات التمويل البيئي المستدام ضمن الأولويات الإقتصادية لما لها من انعكاسات على مستويات الرفاه الإجتماعي؛
 - يبقى الاطار القانوني هو المحرك الأساسي للتغيير، التعبئة والمواعنة بين النظام المالي والتنمية المستدامة لصفته الإلزامية والاجرائية.

- ¹ Liliana SIMIONESCU, CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND FINANCIAL CRISIS, Journal of Public Administration, Finance and Law, 2014, p33, disponible à: http://www.jopafl.com/uploads/special-issue-1-2014/CORPORATE_SOCIAL_RESPONSIBILITY_AND_FINANCIAL_CRISIS.pdf, 01/01/2019.
- ² Review of the contributions of the MDG Agenda to foster development: Lessons for the post-2015 UN development agenda, 2012,p3 , disponible à: https://www.un.org/millenniumgoals/pdf/mdg_assessment_Aug.pdf, 01/01/2019.
- ³ SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS TO TRANSFORM OUR WORLD, BAN KI-MOON CENTRE FOR GLOBAL CITIZENS, disponible à: <https://bankimooncentre.org/sdgs>, 03/01/2019.
- ⁴ United Nations, Resolution adopted by the General Assembly on 27 July 2015 , Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development, 2015 , disponible à http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/69/313 , 03/01/2019.
- ⁵ Myriam Vander Stichelem, Mobilising the financial sector for a sustainable future, Mapping existing approaches to promote social and environmental sustainability goals in the financial sector, 2015, p8, disponible à: <https://www.somo.nl/wp-content/uploads/2015/11/Mobilising-the-financial-sector-for-a-sustainable-future-4.pdf>, 05/01/2019.
- ⁶ Idem.
- ⁷ Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture(FAO), IFAD, the UNCTAD Secretariat and the World Bank Group Principles for Responsible Agricultural Investment that Respects Rights, Livelihoods and Resources, 2010, p2, disponible à: http://www.fao.org/fileadmin/templates/est/INTERNATIONAL-TRADE/FDIs/RAI_Principles_Synoptic.pdf, 14/01/2019.
- ⁸ Jennifer Clapp, Responsibility to the rescue? Governing private financial investment in global agriculture, Forthcoming in Agriculture and Human Values, 2015,p5, disponible à: https://www.researchgate.net/profile/Jennifer_Clapp/publication/290381267_Responsibility_to_the_rescue_Governing_private_financial_investment_in_global_agriculture/links/56ace2ea08ae43a3980c72d7?origin=publication_list, 15/01/2019.
- ⁹ Mark Carney, Task Force on Climate-related Financial Disclosures, Recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures, 2017, p5, disponible à: <https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P290617-5.pdf>, 22/01/2019.
- ¹⁰ United Nations Environment Programme (UNEP), *Making Waves: Aligning the Financial System with Sustainable Development*, 2018, p13, disponible à: http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2018/04/Making_Waves.pdf, 22/01/2019.
- ¹¹ Idem.
- ¹² Idem.
- ¹³ Valérie Masson-Delmotte, the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty, Intergovernmental Panel on Climate Change, 2018, p6, disponible à: https://report.ipcc.ch/sr15/pdf/sr15_spm_final.pdf, 23/01/2019.
- ¹⁴ Umair Irfan, Fossil fuels are underpriced by a whopping \$5.2 trillion, 2019, disponible à: <https://www.vox.com/2019/5/17/18624740/fossil-fuel-subsidies-climate-imf>, 24/01/2019.
- ¹⁵ United Nations Environment Programme (UNEP), Op.Cit., p15.
- ¹⁶ Ibid, p16.
- ¹⁷ United Nations Environment Programme(UNEP),UN Environment Inquiry, Design of a sustainable financial system, 2018, p10, disponible à: <https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/22914/Inquiry%20Overview%20for%20CPR%20March%206%202018.pdf?sequence=4&isAllowed=y>, 24/01/2019.
- ¹⁸ United Nations Environment Programme(UNEP),Aligning the Financial System with Sustainable Development – Highlights,2014, p6, disponible à: http://unepinquiry.org/wpcontent/uploads/2014/06/Aligning_the_Financial_System_with_Sustainable_Development_1_An_Invitation.pdf, 25/01/2019.
- ¹⁹ United Nations Environment Programme(UNEP),THE COMING FINANCIAL CLIMATE, The Inquiry's 4th Progress Report, 2015, p8 , disponible à: http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/05/Aligning_the_Financial_System_with_Sustainable_Development_4_The_Coming_Financial_Climate.pdf, 25/01/2019.
- ²⁰ UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME, Annual Report 2015, 2016, p13, disponible à: file:///C:/Users/AHCEN%202018/Downloads/-UNEP_2015_Annual_Report-2016UNEP-AnnualReport-2015-EN.pdf.pdf, 26/01/2019.
- ²¹ Myriam Vander Stichelem, Op.Cit., p12.
- ²² Ibid,p13.
- ²³ The UNEP Inquiry Report, THE FINANCIAL SYSTEM WE NEED, The UNEP Inquiry Report ALIGNING THE FINANCIAL SYSTEM WITH SUSTAINABLE DEVELOPMENT, 2015, p12 , disponible à:

[file:///C:/Users/AHCEN%202018/Downloads/Background%20UNEPInquiry The Financial System We Need EN O ctober2015%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/AHCEN%202018/Downloads/Background%20UNEPInquiry%20The%20Financial%20System%20We%20Need%20EN%20October2015%20(2).pdf), 26/01/2019.

²⁴ The UNEP Inquiry Into the Design of a Sustainable Financial System, Towards a Sustainable Financial System in Indonesia, 2015, p5, disponible à: http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/04/Towards_a_Sustainable_Financial_System_in_Indonesia.pdf

²⁵ Ma Jun, ESTABLISHING CHINA'S GREEN FINANCIAL SYSTEM, Report of the Green Finance Task Force, 2015, p5-6, disponible à: http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/12/Establishing_Chinas_Green_Financial_System_Final_Report.pdf, 25/01/2019.

²⁶ NICOLAS HULOT, EXECUTIVE SUMMARY FRENCH STRATEGY FOR GREEN FINANCE, FRENCH STRATEGY FOR GREEN FINANCE, 2017, p5, disponible à: <http://www.climatefinanceday.com/wpcontent/uploads/2017/12/EXECUTIVE-SUMMARY-finance-verte-sircom-v3.pdf>, 27/01/2019.

²⁸ <http://www.sustainablefinance.ch/en/2018- content---1--3118.html>, 26/01/2019.

²⁹ Randal K., The Financial Stability Board in 2019, disponible à: <https://www.fsb.org/2019/03/the-financial-stability-board-in-2019/>, 26/03/2019.

³⁰ Myriam Vander Stichelem, Op.Cit., p16.

³¹ Ibid, p17.

³² Idem.

³³ The UNEP Inquiry Report, THE FINANCIAL SYSTEM WE NEED, Op.Cit., p xi.

³⁴ Idem.

³⁵ Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, Global Sustainable Development, disponible à: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>, 28/01/2019.

³⁶ Financing Sustainability Triggering Investments for the Clean Economy, EPSC Strategic Notes, 2017, p6, disponible à: https://ec.europa.eu/epsc/sites/epsc/files/strategic_note_issue_25.pdf, 28/01/2019.

³⁷ The UNEP Inquiry Report, THE FINANCIAL SYSTEM WE NEED, Op.Cit., p xvii.